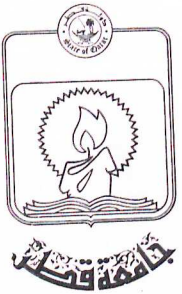

حَوْلِيَّة كلِيَّة الإنسَانِيَّات وَالعُلُوم الاجْتِمَاعِيَّة

العدد العشرون

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

« نظام رواتب الجيش العباسي في العراق (٢١٨ - ٣٣٤هـ / ٨٣٣ - ٩٤٥م) »

د . عبد الوهاب خضر إلياس

جامعة الموصل - الجمهورية العراقية

مقدمة :

كان المقاتلة في المدينة المنورة والاعصار الإسلامية في العهدين الراشدي والأموي يتلمون من الدولة سنوياً « مقداراً مقرراً » من المال يسمى العطاء . ولما جاء العباسيون إلى الحكم تخلوا بشكل تدريجي عن نظام المقاتلة واعطياته ، وأسسوا الجيش النظامي وخصصوا لأفراده الرواتب الشهرية النظامية . واطلق على هذه الرواتب لفظ « الرزق » ومن هنا اشتق تعبير « المرتزقة » الذي كان يطلق على منتسبي الجيش العباسي ، ليقصد به الجند النظامي الذين يقبضون رواتب معينة ثابتة ويدربون باستمرار ويكونون متأهبين للحرب دوماً[١] .

لقد طرح موضوع الرواتب في الفترة المراد بحثها ضمن أعمال بعض الباحثين[٢] . ولكن الموضوع مازال في جوانب عديدة منه بحاجة إلى دراسة جديدة . وانطلاقاً من ذلك كان اختيار هذا الموضوع الذي توزع على عدة محاور . الأول الاثبات والفرض في ديوان الجيش والثاني الرواتب والمخصصات والثالث ترتيبات توزيع الرواتب على الجند .

أولاً : الاثبات والفرض في ديوان الجيش :

يقصد بلفظ الاثبات تسجيل أسماء المجندين حديثاً في ديوان الجيش فيقال « أثبت اسمه في الديوان : كتبه »[٣] . أما الفرض فيراد بهذا اللفظ مقدار الرزق أو الراتب المخصص للمجندين حديثاً فيقول الزمخشري « وفرض لفلان في الديوان إذا أثبت رزقه فيه »[٤] وتتم عملية الفرض بعد الأثبات مباشرة ويظهر ذلك من تعريف

الخوارزمي للاثبات وهو « أن يثبت اسم الرجل في الجريدة السوداء (السجل الأساس) ويفرض له رزق »[٥] .

وتتم عملية التجنيد عندما يعهد الخليفة إلى أحد القادة العسكريين بمهمة تشكيل الفرقة العسكرية ، وتأمين الجند اللازم لها ، ثم تقرر الأموال اللازمة للعدد الذي يحدد له[٦] . ثم يدعى بعد ذلك الناس إلى الاكتتاب في الفرض أي كتابة اسمائهم فيه[٧] . وتعهد مهمة التجنيد إلى موظف يدعى « الفارض » وهو الذي يجمع الراغبين في الجندية ويفرض لهم في ديوان الجيش[٨] . يساعده في ذلك موظف آخر يدعى « العارض » الذي يتأكد من توفر شروط صلاحية طالبي التجنيد للخدمة العسكرية[٩] . وكان التسجيل في الديوان يراعى فيه شروط عديدة هي : أن يكون المجند مسلما « وحرا » ، ولياقته البدنية سليمة[١٠] وأن لا يقل عمره عن « ١٥ » سنة[١١] . له خبرة في القتال ويجيد استخدام السلاح ، ولديه رغبة صادقة في احتراف الجندية[١٢] . وبعد التحقق من صلاحية الجندي للخدمة العسكرية يدون اسمه ونسبه وأولاده ومقدار جاريه وحليته في جريدة القائد[١٣] . التي تخصص في في ديوان الجيش[١٤] ثم يلحق الجندي بنقيب تتمثل مهمته في القيام بأمور الجند وجمعهم في وقت العطاء وفي وقت النفير[١٥] .

ولما كان الخليفة قد حدد للقائد عدد الجند (الملاك) الذين يعملون تحت أمرته فإن تناقصهم التدريجي بالوفاة يؤثر سلباً في مكانة القائد بل وفي مستقبل الفرقة العسكرية ، لذلك ومن أجل المحافظة على تماسك الفرقة واستمراريتها ، ينبغي اثبات جنود جدد يحلون محل المتوفين ، وكان ذلك يتوقف على قرار الخليفة ونظرته للقائد[١٦] . كما كانت مسألة الحاق جند جدد فضلاً عن العدد المقرر للفرقة والذي يستوجب زيادة تخصيصاتها المالية مرهوناً بموافقة الخليفة أيضاً »[١٧] .

ثانياً : الرواتب والمخصصات :

يمكن القول إن تقدير رواتب الجيش العباسي ضمن الفترة موضوع البحث ، كانت تخضع إلى جملة من الأسس ، منها : الرتبة العسكرية . حيث من الطبيعي أن

تتفاوت رواتب الجيش العباسي بتفاوت الرتب العسكرية[١٨] ، ويشير المسعودي إلى هذه الرتب عند حديثه عن التنظيم العسكري للعيارين أيام الخليفة الأمين الذي نستطيع أن نفترض أنه هو نفسه التنظيم في القوى العسكرية العباسية الذي سكتت المصادر عنه[١٩] فيقول بأنه كان هناك الأمير وتحته عشرة قواد وجنده عشرة آلاف ، ويليه القائد وتحته عشرة نقباء وجنده ألف ثم النقيب وتحته عشرة عرفاء وجنده مائة ثم العريف أخيراً وتحته عشرة عرفاء وجنده مائة ثم العريف أخيراً وتحته عشرة من الجنود تقريباً[٢٠] .

ويراعى في تقدير الرواتب صنف الجندي بوصفه فارساً أو راجلاً حسبما هو مثبت في ديوان الجيش[٢١] ، وكانت القاعدة المعمول بها هو أن راتب الفارس يكون عادة نصف راتب الراجل[٢٢] .

ولما كانت الدولة تلزم الجند بتجهيز أنفسهم بعدة القتال والاعتناء بقيافتهم العسكرية ، فمن المنتظر أن تأخذ الدولة ذلك بنظر الاعتبار عند تقدير رواتب الجند[٢٣] ويظهر هذا واضحاً فيما يذكره ابن وهب الكاتب عند حديثه عن واجبات كاتب الجيش ومنها مطالبة الجند « بالعرض في السلاح التام . وعلى الخيل الفارهة ووسمها عليهم لئلا يكون عارية أو كراء ... والامتحان لهم فيما يعالجونه من السلاح فمن كان في المحنة مرضياً ، وكانت أدائه كاملة وفرسه فارهاً ، وبزته جميلة ، على مقدار رزقه أمضى أمره والا حلق على اسمه ، ووفر رزقه فلم يزل الأمر جارياً على ذلك... »[٢٤] وربما يؤخذ في تقدير الرواتب مستوى الاسعار (الغلاء والرخص) في البلد الذي يحل فيه الجند[٢٥] .

وفيما يتعلق بمقادير رواتب الجيش العباسي ، فيتضح مما ذكرناه أن الدولة العباسية اتبعت مبدأ التفاضل في توزيع الرواتب على الجند[٢٦] ويؤكد البوزجاني على ذلك ، ويضيف بأن تحديد الرواتب كان من مسئولية الخليفة فيقول بهذا الصدد «أن ارزاق الجند مختلفة في البلاد ... وهي بحسب ما يرى السلطان ان يرسمه ويثبته في الدواوين »[٢٧] وسنتناول رواتب القادة أو الضباط أولاً . ثم رواتب الجند ثانياً .

١- رواتب القادة العسكريين :

من المتوقع أن تكون رواتب القادة متباينة بتباين مكانة القائد لدى الخليفة ، وعدد الجند الذين يعملون تحت أمرته فبحسب ما تذكره المصادر التأريخية هناك قائد بارز أمر الخليفة بتنويه اسمه ، وآخر مغمور[٢٨] وهناك قائد يقوده الخليفة على (٥٠٠) جندي[٢٩] وآخر على (٢٫٠٠٠) جندي[٣٠] وآخر على (٤٫٠٠٠) جندي[٣١] ، وآخر على (٥٫٠٠٠) جندي[٣٢] .

كان للقادة في بداية الدولة العباسية عطاء خاص أشار إليه مؤلف « أخبار الدولة العباسية » حيث ذكر أنه عندما اعلنت خلافة ابي العباس السفاح « اجرى للخواص وكبراء القواد وأهل الغناء من النقباء وغيرهم ما بين ألف إلى الفين وخص من دونهم ما بين مائة إلى ألف » درهم[٣٣] . وقد استمرت هذه المبالغ والتي تعرف بـ « الخواص السنية »[٣٤] تدفع لمستحقيها ابان العهد العباسي الأول[٣٥] .

لم تقدم المصادر معلومات وافية عن مقادير رواتب القادة في العهد العباسي الثاني ، ولكن يمكن القول أن رواتب القادة أيام التسلط البويهي والتي كانت تتراوح ما بين ٢٠ ألف دينار و ٥٠ ألف دينار[٣٦] هي نفسها التي كان يتقاضاها القادة على الأقل في الثلث الأول من القرن الرابع للهجرة بدليل ما يروي من أن القائد البارز ، بحكم اقطع في سنة ٣٢٥هـ/٩٣٦م اقطاعاً عسكرياً وارده (٥٠) ألف دينار في السنة[٣٧] والاقطاع العسكري يكون عادة معادلاً للراتب كما يقول كاهن[٣٨] وكان العديد من قادة الأمير ، بحكم قد « أثبت بعشرين ألف دينار في السنة وأكثر »[٣٩] ويستدل من هذه الرواية أن هناك قادة يستلمون أكثر من (٢٠) ألف دينار في السنة. ويظهر هذا مما يرويه الصولي أنه في سنة ٣٣٢هـ/٩٤٣م فر إلى ناصر الدولة الحمداني أبو بكر محمد بن جعفر النقيب ، من بغداد فقبله ، وخلع عليه ، وعلى ولده ، وبلغ برزقه ألفي دينار في الشهر ، ومثلها لولده وغلمانه[٤٠] وهذا يعني أن مجموع راتبه السنوي كان (٢٤) ألف دينار .

٢- رواتب الجند :

كان أفراد الجيش العباسي النظامي المسجلين في ديوان الجيش يتقاضون رواتب دائمة ففي عهد الخلفاء العباسيين الأول كان الجندي يتقاضى (٨٠) درهماً في الشهر أي (٩٦٠) درهماً في السنة[٤١] وفي ذلك الزمن كان عامل البناء في بغداد يتقاضى ثلث الدرهم في اليوم أي (١٢٠) درهماً في السنة[٤٢] أي ثماني مرات أقل من الجندي العباسي مما كان له أبلغ الأثر في تحسين المستوى المعاشي للجند ، ولابد أنه عالج الشكوى التي كان يتشكى منها المقاتل في آخر العهد الأموي[٤٣] .

تضم مؤلفات بعض المؤرخين معلومات تلقي الضوء على مقادير رواتب الجند ابتداءاً من عهد الخليفة المعتضد فصاعداً . يقول الصابي أن منتسبي الفرقة الحجرية حصلوا على (٧ - ١٢) دينارا كل (٥٠) يوماً وفيما بعد (١٢ - ١٦) دينارا في عهد المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩هـ / ٨٩٢ - ٩٠٢م) والمكتفي (٢٨٩ - ٢٩٥هـ / ٩٠٢ - ٩٠٨م) وبالتالي فان راتبهم الشهري (أي كل ٣٠ يوماً) بلغ (٤/٢ - ٧/٢) دينار وفيما بعد (٧/٢ - ٩/٦) دينار[٤٤] .

وكان الفارس يتقاضى شهرياً ما يوازي (١٥) ديناراً في حوالي سنة (٣٠٤هـ/٩١٦م) . فقد ذكر مسكويه أن المبلغ الاجمالي للفرسان كان (١٥) ألف دينار شهرياً وذكر الصولي أن عدد الفرسان بلغ سنة (٣١٧هـ / ٩٢٩م) اثني عشر ألف فارس ، مما يجعلنا نقدر عددهم بحوالي (١٠) آلاف في سنة (٣٠٤هـ/٩١٦م) ، خاصة وأن عددهم تزايد بين سنتي (٣٠٤ - ٣١٧ هـ / ٩١٦ - ٩٢٩م)[٤٥] وزيد راتب الفارس في سنة ٣١٧هـ إلى (٤١) ديناراً وثلث الدينار[٤٦] .

أما الراجل فكان راتبه في القرن الثالث للهجرة في وزارة الخاقاني (٤) دنانير[٤٧] ثم زيد رزق الراجل في سنة (٣١٧هـ / ٩٢٩م) إلى (٦) دنانير في النوبة[٤٨] ثم أصبح (٧) دنانير بعد زيادة دينار واحد[٤٩] .وفي سنة ٣٢٥هـ/٩٣٦م) بلغ متوسط راتب الجندي في جيش بحكم الديلمي (٥ر١٣) دينارا في الشهر[٥٠] .

وكان الجند تصيبهم زيادات (علاوات) أي أنهم كانوا يتسلمون مبلغاً إضافياً

من المال على رواتبهم الاعتيادية[٥١] وكانت هذه الزيادات أو العلاوات تعطى في مناسبات خاصة ، مثلاً بعد الانتصارات العظيمة[٥٢] وعند مجيء حاكم جديد يحتاج إلى مناصرة الجند[٥٣] ولم يراع ذلك تماماً زمن الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ / ٩٠٨ - ٩٣٢م) فقد انتقد الوزير علي بن عيسى نائبه أبا العباس الخصيبي بعدم مراعاته النمط الاعتيادي في الترفيع عند منح الزيادات ونقل الجنود من راتب إلى آخر أعلى[٥٤] لذلك يقول الروذراوري « والزيادات في الأصول محظورة على العموم إلا عند الفتوح وما تدعو السياسة إليه في استمالة القلوب »[٥٥] .

ويلاحظ أن رواتب الجند كانت تتعرض بين فترة وأخرى إلى اعادة تقدير أو تصنيف[٥٦] في ضوء الامتحان الدوري الذي تجريه القيادة العسكرية لاختيار الكفاية العسكرية للجند فمن كان في المحنة مرضياً أمضى رزقه ، ومن كان دون المستوى المطلوب ينزل راتبه إلى مستوى أدنى[٥٧] .

ويلاحظ أيضاً أن رواتب الجند من حيث المبدأ لم تكن وراثية ولا تستمر مدى العمر ولكن قد يجوز أن يحتفظ الجندي المسن أو الزمين (المريض) براتبه حتى وفاته إلا أن أولاد الجندي المتوفى لم يكن لهم الحق بوراثة الراتب بل بتعويض عنه[٥٨] .

لم تكن الرواتب النظامية سوى جزء من دخل الجنود في الدولة العباسية إذ كانوا يحصلون على امتيازات أو مخصصات نقدية وعينية . فقد كانت الدولة تدفع للجند مخصصات زوجية وأطفال . فيذكر اليعقوبي أن الخليفة المعتصم اشترى الجواري وزوجهن لأفراد الجيش ومنح هذه الزوجات مخصصات تضاف إلى رواتب أزواجهن وذلك لمنع التزاوج بين العسكريين والمدنيين[٥٩] أما مخصصات أولاد الجند فيرد ذكر لرواتب عيالات الأتراك زمن المتوكل[٦٠] وقام الخليفة المستعين بتسجيل أولاد وبنات القادة الأتراك في ديوان الجيش[٦١] وفرضت الرواتب لأطفال الجند الرضع زمن الخليفة المقتدر إلا أن الوزير علي بن عيسى اسقط ذلك من الديوان لسد العجز في ميزانية الدولة[٦٢] .

وكانت الدولة توزع على الجند أموالاً إضافية هبة مباشرة لهم عند تسلم كل خليفة

للحكم ، يطلق عليها تعبير « مال البيعة » وقد أوجدها موسى الهادي عند توليه الخلافة سنة ١٦٩هـ/ ٧٨٥م[٦٣] وقد غدت هذه السابقة قاعدة لدى بداية كل عهد ، والهدف منها هو تأمين ولاء الجند للخليفة الجديد[٦٤] وكانت هذه المخصصات تكلف الدولة مبالغ طائلة حتى أن الخليفة القاهر اضطر لتغطية مال البيعة إلى مصادرة والدة المقتدر ، وبيع دار الوزير بالمخرم وبيع الضياع والاملاك السلطانية[٦٥] .

وكان القادة والجند يحصلون على صلات نقدية تسمى الجوائز[٦٦] تصرفها الدولة لهم بمناسبة الانتصارات العظيمة مثلما كان يجرى في العهد العباسي الأول[٦٧] أما في العهد العباسي الثاني فقد سعى الخلفاء إلى اغداق الأموال على الأتراك لتأمين ولائهم له فكانوا يقبضون في كل شهر فضلاً عن رواتبهم « الجوائز والهبات »[٦٨] .

ويرد ذكر « المعاون » وهي أموال اضافية تصرفها الدولة لقادة الجند خاصة . فكان المعتصم يصرف المعاون للأفشين[٦٩] وأمر الواثق أن يطلق للقائد اسحاق بن إبراهيم خمسة آلاف درهم معونة بمناسبة خروجه إلى خراسان[٧٠] وكان للقائد بغا معاونة دائمية يستلمها زيادة على راتبه زمن المتوكل ، فضلاً عن صلة نقدية تسمى «الجبا »[٧١] وكانت المعاون التي تصرف للقادة الأتراك ، زمن الخليفة المهتدى احد أسباب شغب الجند سنة ٢٥٦هـ لأن هذه المعاون وغيرها من الهبات كانت حسب ادعاءاتهم تؤثر سلبياً في أوضاعهم الاقتصادية فطالبوا المهتدي بالغائها جميعاً[٧٢] .

وكان الجند يحصلون على علاوات نقدية يشترون بواسطتها جراياتهم من الاطعمة يطلق عليها « الأنزال »[٧٣] ويظهر هذا واضحاً مما جاء في الرقعة التي وجهها الوزير علي بن عيسى إلى السيدة أم المقتدر حول شغب الجند وتأخر استحقاقاتهم فيقول : «وبباب أمير المؤمنين الكثير من الغلمان والحاشية والفرسان والرجالة ، وما أحسب صنفاً من هذه الأصناف يقدر أن يقول . . . إنه دفع عن استحقاق ولا تأخر له شيء من رزقه ونزله »[٧٤] . وبجانب هذه الجراية الدائمة كان يوزع على الجند مواد عينية بمناسبة العيد ، حيث كانت العادة أن يفرق في الاعياد على القواد والفرسان والغلمان وغيرهم « من شاة إلى عدة بعران » وتنحر في المصلى سبعون ناقة ويلتزم على ذلك

بمال جليل »[٧٥] كما أمر المقتدر بتفريق ثلاثين ألف رأس من البقر والغنم ومائة رأس من الأبل على القواد وغيرهم بمناسبة العيد[٧٦] .

ويصرف للجند نوع آخر من الجراية وهي علوفة الدواب[٧٧] إذ كان على الديوان أن يصرف للجند مع رواتبهم اثمان وقضيم دوابهم وعلوفتها وكانت هذه المخصصات تقدر على أساس أصناف الدواب ، إذ كان يصرف للخيل بمعدل أربعة دنانير كل شهر في حين كان يصرف للبغل ثلاثة دنانير ونصف أما الحمير فقد كان يصرف لكل منها أربعة دنانير شهرياً[٧٨] .

ومن الامتيازات التي حصل عليها القادة العسكريون الاقطاعات وهي هبات عقارية قام الخلفاء بمنحها لهم[٧٩] فضلاً عن مرسوماتهم (الرواتب والمخصصات) ففي رواية أن قبيحة أم الخليفة المعتز قالت للأمراء صالح بن وصيف روبايكباك ومحمد بن بغا بعد أن طلبوا منها (٥٠) ألف دينار « ما في الخزائن شيء ولا عندي مال فليقتنع كل منكم بأقطاعه ومرسوماته »[٨٠] وقد أدى اتساع اقطاعات القادة الاتراك إلى تذمر الجند ، ومطالبتهم الخليفة المهتدي بانتزاع الاقطاعات من أصحابها لكونها أثرت سلباً في ارزاقهم وهذا يعني أن هذه الاقطاعات كانت من الأرض الخراجية[٨١] وترد إشارات إلى اقطاعات القادة العسكريين زمن الخليفة المعتمد[٨٢] والمقتدر[٨٣] .

وكان على الجند لقاء تسلمهم الرواتب النظامية وتمتعهم بالامتيازات المارة الذكر ، التزامين أساسيين : الأول هو أن يخصصوا جزءاً من رواتبهم لتجهيز أنفسهم بعدة القتال التي كانت تتناسب ومقدار الراتب[٨٤] أما الثاني فكان عليهم المشاركة في الحملات العسكرية وكان الذي يرفض ذلك يحرم من رزقه ويمحي اسمه من الديوان[٨٥] .

يتضح مما سبق أن الدولة العباسية أمنت وضعاً معاشياً لائقاً للجند ويظهر ذلك أكثر وضوحاً لدى مقارنة ذلك بالوضع المعاشي للجند في الامبراطورية البيزنطية ، حيث كانت رواتبهم - حتى في تلك الفترة على ما يبدو لا تزيد عن (١ - ٢) نوميسمات (أي ما يعادل ديناراً واحداً[٨٦] . ومن هنا يجب أن نفهم تلك المساعي

المتكررة التي كان يقوم بها الأهالي من أجل ضمان مكان لهم في قيود وسجلات ديوان الجيش وذلك للحصول على حق تسلم الرواتب والامتيازات من الديوان المذكور وكان أخراج هؤلاء الدخلاء والبدلاء من اختصاصات العارض المهمة[٨٧] .

ثالثاً : ترتيبات توزيع الرواتب على الجند :

لقد سبق وأن ذكرنا أن العباسيين لما جاءوا إلى الحكم ، انشأوا جيشاً « نظامياً »، ونظموه على أساس الفرق العسكرية المحترفة للقتال ، التي يقودها قادة محترفون . وكانت هذه الفرق تحمل أما أسماء أوطانها[٨٨] أو أسماء قادتها[٨٩] ويخضع ترتيبها في ديوان الجيش إلى أسس معينة[٩٠] وقد جرت العادة بأن يخصص لكل فرقة عسكرية دفتر أو جريدة أي سجلاً في ديوان الجيش[٩١] وكان كتاب الديوان يفردون لكل جندي ورقة خاصة بسجل الفرقة العسكرية التي ينتسب إليها في ديوان الجيش ، يدونون فيها أوصافه الكاملة التي تميزه من غيره من الجند مع تبيان العلامات الفارقة الخاصة به وهذا يشبه الصورة التي ترفق في الوقت الحاضر بالهوية الشخصية ، ثم يذكر بعد ذلك نسبة الجغرافي أو ولاؤه ومقدار راتبه[٩٢] وهذه المعلومات تنطبق على الجندي الراجل أما الفارس ففضلاً عن هذه المعلومات ، كان الكتّاب يدونون أوصاف الخيل والبغال العائدة له والتي كانت تعرف بـ « الشيات »[٩٣] لأن رزق الفارس كان يختلف عن رزق الراجل[٩٤] .

في ضوء المعلومات التي يوردها ابن وهب الكاتب ، يمكن القول أن تنظيم سجل الفرقة العسكرية كان يتم على وفق الصيغة الآتية[٩٥] :

اسم الفرقة العسكرية
اسم صاحب الراتب (الجاري) .....
مقدار الجاري ..... (حليته)

أما نظام توزيع الرواتب على الجند ، فإنه عندما يحين موعد صرف الرواتب ، يفترض من كتاب ديوان الجيش أن قاموا بتهيئة قوائم الجند حسب الصيغة المارة الذكر، ومعظم الأمور المتعلقة بهذا العمل تجرى في مجلس التقرير في ديوان الجيش من تنظيم استحقاقات الجند وأوقات أعطياتهم حسب الرسوم المقررة في جرائد الديوان . وأهم عمل يقوم به هذا المجلس هو تقدير النفقات والارزاق الواجب اطلاقها في كل وقت من الاوقات المقررة[٩٦] ويوضح البوزجاني طريقة تقدير أو أحتساب رواتب الجند التي بموجبها « يجرى أمر أرزاق الجند » فيقول إن أراد الكاتب أن يعرف ما تستحق جماعة من الجند مختلفة الارزاق لأشهر معلومة فينبغي أن يحبس الأسماء ويجعل من كان رزقه متساوياً جنساً واحداً ويضرب عددهم في مال شهر واحد فما اجتمع يضربه في عدد الأشهر فما حصل من الضرب فهو جملة ما تستحق تلك من ارزاقهم في تلك المدة ثم ضرب مثالاً عملياً بالارقام[٩٧] وينبغي أن يكون تقدير الكتاب لمبالغ تخصيصات الجيش مطابقة بدقة لأيام السنة ، فلا يسمحون أن يتجاوز التقدير السنة ولو بيوم واحد ، فان حصل ذلك فانهم يخرجونه منها ويحسبونه على السنة التي تليها[٩٨] .

إن هذه العملية المارة الذكر ، تهدف كما يتضح منها ، إعداد عمل تفصيلي أو حساب تفصيلي يتضمن أسماء الجند ومقدار راتب كل جندي فضلاً عن راتب القائد ثم يثبت في أسفل العمل اعداد الجند ومجموع استحقاقهم ويضمنه استحقاق القائد[٩٩] ثم تأتي العملية الثانية وهي اجمال التفصيل أي أعداد حساب اجمالي للرواتب المستحقة للجند وهذا الحساب ينظم في صك[١٠٠] وهناك رواية توضح هاتين العمليتين (العمل المفصل واجمال التفصيل) فقد جاء في هذه الرواية أن أحد الكتاب قال « كنت أكتب لمحمد بن عبد الملك الزيات على الجيش واحتيج إلى توجيه بعض القواد في أمر مهم ، فعملت بأستحقاقه ورجاله عملاً مفصلاً ، ثم اجملت التفصيل ... وصككت به »[١٠١] ثم يحال الصك إلى الوزير لختمه والتصديق عليه[١٠٢] ففي رواية أن (دعبل الخزاعي) أنشد شعراً للجند الذين شغبوا في بغداد (حوالي سنة ٢٠٢هـ) مطالبين بصرف رواتبهم فيما قاله :

قد ختم الصك بأرزاقكم وصحح العزم فلا تسخطوا[١٠٣]

وكانت هذه الصكاك أو القوائم المختومة يحيلها الوزير إلى صاحب بيت المال حيث يقوم بإطلاق الأموال حسب المقادير المثبتة فيها [١٠٤] وكانت هذه الصكوك تستلزم مراجعتها للتأكد من صحتها وقد تشدد الخليفة المعتضد في هذا الأمر فعين أحد الكتاب للتأكد أن صحة الصكوك وأمر صاحب بيت المال العام إلا يصرف صكاً إلا بعد التأكد من وجود علامة هذا الكاتب عليه [١٠٥] .

وتقع مسؤولية تسلم الأموال من بيت المال والاحتفاظ بها إلى حين توزيعها على عاتق الخزان العاملين في ديوان الجيش [١٠٦] وربما كان لكل قائد خازن فمثلاً كان للقائد ابن أبي الساج خازن « يتسلم من محمد بن خلف : الأموال المحمولة إليه التي ينفقها في رجاله (جنده) وغلمانه ونفقاته » [١٠٧] .

وعندما يحين موعد صرف الرواتب ، يقوم النقباء بتبليغ الجند بضرورة الحضور إلى الديوان في الموعد المقرر لتسلم رواتبهم [١٠٨] لأن الذي يتأخر عن ذلك يؤجل صرف راتبه إلى الشهر الذي يليه [١٠٩] . وكان دفع رواتب الجند يقع تحت إدارة موظفين هما المنفق أو المعطي والعارض [١١٠] حيث تخرج إليهم من مجلس العطاء «الجرايد بالأسماء والحلي ومبلغ الجاري .. مع المال » [١١١] المخصص للفرقة العسكرية. وعندما يسمع صوت طبل العطاء « يحضر من ينتهي إليه الدعوة من القواد ومعه أصحابه بأحسن رتبه » [١١٢] في الموضع المخصص لعرض الجند . وتوضع أكياس النقود أمام المنفق . وينادي المنادي أولاً اسم القائد فيتفقد العارض دابته وآلتها بدقة ثم يعرب عن رضاه ويدفع له راتبه فيضع النقود في القسم الأسفل من حذائه ثم يهتف قائلاً « الحمد لله الذي وفقني لطاعة أمير المؤمنين حتى استوجبت منه الرزق » ثم يتقدم بعد ذلك رجال القائد أمام العارض لمعاينة مظهرهم الجسمي (الحلية) واسلحتهم وتجهيزاتهم ودوابهم [١١٣] ويقبض من صحت حليته منهم [١١٤] وكانت تجهيزاته العسكرية كاملة [١١٥] .

وكان يساعد المنفق والعارض في توزيع الرواتب موظف آخر وهو الجهبذ ويقصد به الصراف الذي كان يقوم بوزن النقود المدفوعة للجند لاختلاف أوزانها وأنواعها (جيدة

أو رديئة) كما يقوم أيضاً « بتحويل النقود أو صرفها للجند حسب سعر الصرف الذي يحدده هو أيضاً[١١٦] بسبب اعتماد الدولة على نظام النقد المزدوج (الدينار والدرهم)[١١٧] .

وكانت الدولة تسعى جاهدة إلى الحصول على وفورات مالية من رواتب الجند لسد العجز المالي في ميزانيتها[١١٨] ويرتبط ذلك بعملية عرض الجند عند وقت استحقاق كل فرقة عسكرية لرواتبها فقد كان العراض يسقطون من الديوان الدخلاء والبدلاء الذين تمكنوا من دس أنفسهم في قيود الجند ويوفرون رواتبهم للدولة[١١٩] ويسقط العراض الجندي من الديوان ويوفر راتبه إذا أخل باحضار شيء من عدة القتال[١٢٠] أو ثبت أن دابته كانت عارية أو كراء[١٢١] وقد تفرض غرامات على الجند الذين فقدوا أو سببوا جرحاً للدواب التي في عهدتهم وتوفر هذه الغرامات مع أموال الباقطين لأجور الكتّاب العاملين في مجلس العطاء وخزان بيت المال[١٢٢] وقد يلجأ الكتّاب إلى وسيلة ظالمة لتوفير الارزاق وتتمثل في تأخير دفع عطاء الجندي عن وقت استحقاقه حتى «يصير ما استحقه فائتاً سبيله التوفير ، وكلما تقادم من زمان الفائب ، يوجب تقديم اطلاق ما أخر عنه ، يؤكد عندهم بطوله ووجب سقوطه » . ومما تعارف عليه الكتّاب ، أن يكون ما يدفع إلى الجندي من استحقاقه أقل مما توجب له ، بحيث يكون له استحقاق شهر كامل موقوفاً[١٢٣] وربما يرتبط هذا الأجراء بعادة الكتّاب وهي « أن يسقط من استحقاق (الجند) في كل سنة أحد عشر يوماً وربع يوم وهي التفاوت بين السنة الشمسية والقمرية »[١٢٤] أما الغائب الذي ترك مكتبه بدون اجازة[١٢٥] فيستقطع من راتبه ما يعادل مدة غيابه ويوفر للدولة[١٢٦] وأما المتوفي فيسقط من الديوان[١٢٧] ويطلق لورثته ما استحقه من راتبه إلى حين وفاته ويوفر الباقي ، وأن لم يكن له وارث يعاد الراتب إلى الديوان ويوفر[١٢٨] وكانت الدولة تستفيد أيضاً من فضول صرف أو تبادل العملة وكذلك من فضل وزنها في تدعيم ميزانيتها[١٢٩] .

وبعد الانتهاء من توزيع الرواتب على الجند يقوم المنفقون برفع « الحساب بما ينفقونه » وذكر ما يوفرونه من جاري من لم يصح عرضه عن البدلاء والدخلاء والدموات والغياب إلى ديوان الجيش ، ورفع الحجج إلى الخزان بما يحملونه إليهم»[١٣٠]

وهذا الحساب الذي يرفع إلى الديوان يسمى بـ « الرجعة » ويعرفها الخوارزمي بأنها «حساب يرفعه المعطي في بعض العساكر بالنواحي لطمع واحد إذا رجع إلى الديوان » وقد ميز بينها وبين الرجعة الجامعة « والتي يرفعها صاحب ديوان الجيش (إلى الوزير) لكل طمع من صنوف الأنفاق »[١٣١] .

كانت العملة النقدية المستعملة في دفع رواتب الجند في العراق هي الدرهم[١٣٢] ولكن بعد أن أصبح الدينار واسع الانتشار ، أخذ الدرهم يتراجع لصالح الدينار حيث نلاحظ أن واردات العراق كانت في عهد المعتمد (ت ٢٧٩هـ) تسجل بالدراهم بينما سجلت في عهد المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩هـ) بالدينار[١٣٣] وعليه فقد صار الجيش يقبض رواتبه بالذهب ، فضلاً عن موظفي الدولة المدنيين[١٣٤] .

إن دفع رواتب الجيش نقداً ، أدى ولاشك إلى التداول الكثيف للنقود خاصة في بغداد وبشكل مؤقت في سامراء حيث تركز الجند فيهما بأعداد كبيرة[١٣٥] وهذا التداول الكثيف للنقود أدى بدوره إلى زيادة استهلاك مختلف البضائع مما زاد من نشاط حركة السوق المحلي والعام ومن ثم ارتفاع الاسعار[١٣٦] ويظهر ذلك أكثر وضوحاً إذا علمنا أن رواتب الجيش كانت تشكل البند الأول في ميزانية الدولة العباسية[١٣٧] بل ازداد الانفاق على الجيش في فترة التسلط التركي على الخلافة خاصة أيام الخليفة المقتدر إذ أن ميزانية الدولة العباسية التي بلغت حوالي سنة ٣٠٤هـ ١٤ مليون دينار كان نصفها تقريباً ينفق على الجيش[١٣٨] .

أما فيما يتعلق بمواعيد توزيع الرواتب على الجند النظامي ، فمن المعروف أن الدولة العباسية أقرت بعد قيامها مباشرة مبدأ صرف الرواتب على أساس المشاهرة أي شهراً بشهر ، بعد أن كانت سنوية زمن الراشدين والأمويين[١٣٩] ومن الطبيعي أن جعل الراتب شهرياً ، بدل أن يكون سنوياً ، ييسر تنظيم الأمور المالية ويخفف من تكرر « تأخير » دفع الراتب في موعده[١٤٠] .

غير أن دفع الرواتب في أوقاتها المحددة لم يكن أمراً ميسوراً دائماً لأن ذلك كان يتوقف بشكل عام على انتظام ورود الأموال إلى بيت المال وفي هذه الحالة فان أي

تأخير في جباية الأموال أو تأخر وصولها يعني تأخير دفع الرواتب عن موعدها المقرر[١٤١] .

والواقع أن تأخير صرف الرواتب عن موعده المقرر ، والذي تكثر المصادر من الإشارة إليه كان سبباً رئيساً لتذمر الجند وشغبهم لاعتمادهم على الراتب فقط في حياتهم المعيشية ، فحبسه عنهم أو تأخير دفعه يؤدي لا محالة إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية[١٤٢] ومما يزيد وضعهم سوءاً هو لجوؤهم إلى الاستدانة من الموسرين[١٤٣] لأن تأخير دفع الراتب للجند « يحوجهم إلى المداينات فيضعفهم ، وتقل فائدة العطاء عند التأخير »[١٤٤] وبالإضافة إلى المداينة فقد يضطر الجندي في حالة انقطاع الراتب عنه إلى طلب الصدقة من الناس ويظهر هذا كله من رواية أبي اسحاق إبراهيم بن القاسم الخياط حيث يقول فيها « كان في جيراني بالجانب الشرقي من بغداد رجل من الأتراك له رزق في الجند فتأخر رزقه في أيام المكتفي ، ووزارة العباس بن الحسين . فساءت حاله ، ورثت هيئته حتى لزم الجلوس عند خباز كان بالقرب منا وكان يستشفعه على جماعة يسائلهم ويشفعه أيضاً بأن يعطيه في كل يوم خمسة أرطال خبزاً يتقوت بها هو وعياله فاجتمعت عليه للخباز شيء فضاق به صدر الخباز أن يعطيه شيئاً آخر فمنعه فخرج ذات يوم فجلس وهو عظيم الهم ، ثم كشف لي حديثه وقال : لقد علمت أن لابد لي من مسألة الناس ، وقد عملت على مسألة كل من يشتري من الخباز أن يتصدق عليّ وقد حملني الجوع على هذا كله . لكن لما ذكرت ما في ذلك من الذل منعتني نفسي ... »[١٤٥] .

لقد انتبهت الإدارة العباسية إلى خطورة مشكلة تأخر صرف الرواتب للجند وتأثيراتها السلبية في مجمل حياتهم المعاشية وادركت أن ضبط الجند ومنعهم من الشغب لا يتم إلا بإيجاد حل لهذه المشكلة ، وعليه فقد تصدى لهذه المشكلة وزير الخليفة المعتضد المدعو عبيد الله بن سليمان الذي أدرك أن تأخر صرف الرواتب للجند ومن ثم شغبهم يكمن في صعوبة دفع رواتب أصناف الجند كافة مرة واحدة حسب القاعدة السابقة إذ « كان الجند فيما تقدم يفضلون في الارزاق وشهورهم واحدة ، وكانت استحقاقاتهم تتوافى في وقت واحد ، فمتى تأخر عنهم مالهم اجتمعت كلمتهم

على الطلب ولقي معاملهم جلاً من الشغب »[١٤٦] لذلك قرر الوزير عبيد الله بن سليمان المباعدة بين أوقات توزيع الرواتب على الجند و « زاد من أخر رزقه بمقدار الزيادة في الكلام واقتصر بمن قدم رزقه على ما لا يقصر عن مؤونته ، فسلم بذلك من شغبهم وذمهم » وهذا الاجراء حسب رأي الوزير ، يوفر للدولة زمناً كافياً تستغله في جمع الأموال من النواحي وايصالها إلى بيت المال والذي بدوره يكون جاهزاً لاحالة المال إلى الفرقة العسكرية التي استحق منتسبوها رواتبهم[١٤٧] .

وفقاً لهذا الترتيب ، صار شهر عطاء النوبة وهم الذين يتناوبون في حراسة دار الخلافة ٣٠ يوماً أي أنهم كانوا يتسلمون ١٢ دفعة في السنة والحسم في كل ٤٠ يوماً أي كانوا يتسلمون ٩ دفعات في السنة والمماليك من الخدم والغلمان والحجرية ومن جرى مجراهم في كل ٦٠ يوماً ، أي كانوا يتسلمون ٦ قبضات في السنة ثم المختارين في كل ٧٥ يوماً أي يتسلمون ٥ دفعات سنوياً ، ثم التسعينية في كل ٩٠ يوماً ويتسلمون ٤ قبضات في السنة ، ثم الاحرار الفطم في كل ١٠٥ يوماً أي « الثلاثة والسبع شهر » ثم الاحرار الجيليين في ١٢٠ يوماً وتدفع لهم الرواتب على ثلاثة أقساط سنوياً ، ثم الموسابادية وأصحاب الرقاب في كل ١٨٠ يوماً ، أي بمعدل قبضتين في السنة[١٤٨] .

وسواء أكانت الرواتب تدفع شهراً بشهر أم كل بضعة أشهر فانه يفهم من الخوارزمي بأنه يجوز أن يصدر لمجموعة من الجنود المرتزقة أمراً بدفع نسبة معينة من رواتبهم قبل أن يستحقوها فعلاً وهو ما يسمى بالتلميظ أي أنهم قد أعطوا ذلك تلميظاً (تذوقاً)[١٤٩] كما يجوز أن تدفع للجند رواتبهم مقدماً وهو ما يسمى بالسلف[١٥٠] إلا أن هذين النوعين من الدفع تسجل ديناً على الجند إذ يجرى بعد ذلك اسقطاعها من رواتبهم وهو ما يسميه الخوارزمي بالمقاصة[١٥١] .

لقد اتبعت في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) طريقة جديدة لدفع رواتب الجند ، اتخذت شكل التسبيب ويعني أن راتب الجندي يسبب إلى مصدر الضريبة التي ثبت مسبقاً أنه من غير الممكن جمعها ، فيساعد الجندي العامل على

استحصال تلك الضريبة[١٥٢] وكما يشير لوكا جارد فان هذه الطريقة أي التسبيب يعود إلى الجانب المظلم من الإدارة العباسية ، وتستدعي الضرورة إليه أما عندما لا تستطيع خزينة الدولة أن تلبي جميع التزاماتها المالية ، وبذلك تخول أصحاب الرواتب أن يقوموا بفعل مباشر للحصول على مالهم أو عند ما لم تعد للحكومة المركزية سلطة كافية في الأقاليم لجمع الضرائب بنفسها ، كما يشير استخدام الخوارزمي لمصطلح «المال المتعذر »[١٥٣] فتضطر الدولة حينئذ إلى إحالة العسكريين إلى تلك الأقاليم للنهوض بعملية الجباية لكي يتسنى لهم تسلم رواتبهم من الأراضي الزراعية مباشرة[١٥٤] .

ونلمح في عهد الخليفة المقتدر بوادر الاقطاع العسكري ، فكان يمنح لقواد الاتراك وغيرهم من الجند اقطاعات واسعة ، وحدث هذا نتيجة للأزمة المالية التي شهدتها الخزينة المركزية في أيامه ، وعجز الدولة عن دفع رواتب الجند ، ولم يكن الاقطاع العسكري وراثياً ، ولا يعد ملكاً لصاحبه وإنما يمنح ليعوض وارده الراتب الذي لا تستطيع الدولة دفعه له[١٥٥] .

الهوامش

١- لقد تناولت موضوع العطاء في العهدين الراشدي والأموي ، فضلاً عن موضوع رواتب الجيش في العهد العباسي الأول وحددت مفهومي الرزق والمرتزقة وذلك في أطروحتي الموسومة « نظام العطاء الإسلامي / دراسة في نشأته وتطوره ١٥ - ٢١٨هـ » رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الموصل - ١٩٨٥م .

٢- الجنابي ، خالد جاسم ، تنظيمات الجيش في العصر العباسي الثاني (٢١٨ - ٣٣٤هـ) ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد - ١٩٨٩م ، صحيفة ٨٦ - ٩٩ .

٣- الزمخشري ، محمود بن عمر ، أساس البلاغة ، دار صادر ، بيروت - د.ت ، ص ٦٩ .

٤- المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

٥- الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، بيروت - ١٩٨٩م ، ص ٩٠ .

٦- انظر ، الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيى ، أخبار الراضي بالله والمتقي لله باعتناء ج.هيورث . دن ، دار المسيرة ، ط٢ ، بيروت - ١٩٧٩م ، ص ١٠٧ . مسكويه ، أحمد بن محمد ، تجارب الأمم ، باعتناء امدروز ، شركة التمدن الصناعية ، القاهرة - ١٩١٥م ، ج١ ، صحيفة ٢٥٥ - ٣٨٤ ، ح ٢ - ص ٤٠ .

٧- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ج ٥ ، ص ٣٤٢ .

٨- البلاذري ، أحمد بن يحيى ، فتوح البلدان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ٤٢٠ ، شعيرة ، محمد عبد الهادي ، المرابطون في الثغور البرية العربية الرومية عند جبال الطوروس في صدر الدولة العباسية ، من كتاب إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٦ .

٩- المخزومي ، أبو الحسن علي بن عثمان ، ديوان الجيش ، مجلة الاجتهاد ، العدد الأول ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٧ .

١٠- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

١١- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص ١٧٥ .

١٢- ياقوت ، الحموي ، معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ج١٤ ، ص ١٨٩، ابن وهب الكاتب ، اسحاق بن إبراهيم بن سليمان ، البرهان في وجوه البيان ، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٧م ، ص ٣٦٥ .

١٣- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٥ - ٣٦٧ .

١٤- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٥ ، ٢٦٧ . الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢.

١٥- المخزومي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

١٦- ابن أبي اصيبعة ، أحمد بن القاسم الخزرجي ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، تحقيق نزار رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت ، ص ٢٢١ .
١٧- الصولي ، أخبار الراضي والمتقي ، ص ١٠٧ .
١٨- انظر مسكويه ، المصدر السابق ، ح٢ ، ص ١٧٤ .
١٩- شاكر مصطفى ، دولة بني العباس ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣م ، ج١ ، ص ٦٣٨ .
٢٠- المسعودي ، علي بن الحسين بن علي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ج٣ ، ص ٤١١ .
٢١- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ، الرد على سهير الاوزاعي ، باعتناء أبو الوفا الأفغاني ، نشر لجنة احياء المعارف النعمانية بحيدر أباد الدكن ، الهند - د.ت ، ص ٢٢ - ٢٣ . المخزومي ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .
٢٢- المصدر نفسه ، ص ١٧ .
٢٣- الطبري ، محمد بن جرير ، تأريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة - ١٩٦٦م ، ج٢ ، ص ٣١٩ . التنوخي ، المحسن بن علي ، الفرج بعد الشدة ، المكتبة العلامية ، القاهرة - ١٩٣٨م ، ج٢ ، ص ٣١ - ٣٢ . الماوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
٢٤- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .
٢٥- الماوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .
٢٦- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٣ .
٢٧- البوزجاني ، أبو الوفاء ، علم الحساب العربي ، تحقيق أحمد سعيدان عمان - ١٩٧٢م ، ص ٣٤٢ .
٢٨- ابن أبي أصيبعة ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
٢٩- نفس المصدر السابق .
٣٠- الطبري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١١٧ .
٣١- التنوخي ، فرج ، ج ٢ ، ص ٥ .
٣٢- مسكويه ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .
٣٣- أخبار الدولة العباسية ، مؤلف مجهول ، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي ، دار الطليعة ، بيروت - ١٩٧١م ، ص ٣٧٦ .
٣٤- نفس المرجع السابق .
٣٥- انظر الجاحظ ، عثمان بن عمرو ، رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد الأمير مهنا ، دار الحداثة ، بيروت - ١٩٨٨م ، ج٢ ، ص ١٣٢ .
٣٦- ياقوت ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٢٤٥ .
٣٧- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٧٤ .
٣٨- كاهن ، كلود ، تأريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ترجمة بدر الدين القاسم ، دار الحقيقة ، ط٢ ، بيروت ١٩٧٧م ، ص ٢٠٧ .
٣٩- الصولي ، أخبار الراضي والمتقي ، ص ١٠٧ .

٤٠- المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .
٤١- أخبار الدولة العباسية ، مؤلف مجهول ، ص ٣٧٦ . البلاذري ، أنساب الاشراف ، القسم الثالث ، تحقيق عبد العزيز الدوري ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت - ١٩٧٨م ، ص ١٠٧ ، الطبري ، المصدر السابق ، ج ٨ ، صحيفة ٤٠٥ - ٤١٥ ، ٤٤٢ - ٤٤٣ .
٤٢- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٦٥٥ .
٤٣- انظر البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج ١١ ، ليدن - ١٨٨٣م ، ص ٣٧٣ . ابن الجوزي ، المنتظم في تأريخ الملوك والأمم ، مخطوطة في المجمع العلمي العراقي تحت رقم ٧٨٣ - ٧٩٣، ج٦ ، ص ١٤٤ .
٤٤- الصابي ، هلال بن المحسن ، الوزراء ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة - ١٩٥٨م ، ص ٢١ . آشتور ، آ ، التأريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق - ١٩٨٥م ، ص ١٦٦ .
٤٥- الصولي ، قطعة نادرة من كتاب الأوراق ، تحقيق هلال ناجي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - ١٩٩٠م ، ص ٣٣ . مسكوية ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٣ . فهمي عبد الرزاق سعد ، العامة في بغداد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت - ١٩٨٣م ص ٢٠١ .
٤٦- المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
٤٧- غرس النعمة ، محمد بن هلال ، الهفوات النادرة ، تحقيق صالح الأشتر ، دمشق - ١٩٦٧م ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
٤٨- الصولي ، قطعة نادرة ، ص ٣٣ .
٤٩- الصابي ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
٥٠- مسكويه ، تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .
٥١- الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
٥٢- الصولي ، أخبار الراضي والمتقي ، ص ٢٢٦ ، مسكويه ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، الهمذاني ، محمد بن عبد الملك ، تكملة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة - ١٩٦٦م ، ص ٢٠٨ - ٢١١ .
٥٣- الصولي ، قطعة نادرة ، ص ٣٤ - ٣٦ ، ٤٥ . مسكويه ، ج١ ، ص ١٩٩ ، الهمذاني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
٥٤- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .
٥٥- الرذراوري ، أبو شجاع ، محمد بن الحسين ، ذيل تجارب الأمم ، باعتناء آمدروز ، شركة التمدن الصناعية ، القاهرة - ١٩١٦م ، ص ٤٣ .
٥٦- انظر الجاحظ ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
٥٧- الصولي ، قطعة نادرة ، ص ٤٧ ، الصابي ، المصدر السابق ، ص ١٧ - ١٩ ، ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .
٥٨- الصابي ، الوزراء ، ص ١٦٤ ، الماوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
٥٩- اليعقوبي ، البلدان ، بعناية دي غويه ، ليدن - ١٨٩٢م ، ص ٢٥٩ .
٦٠- الطبري ، تأريخ ، ج ٩ ، ص ٢١٠ .

٦١- المصدر نفسه ، ج ٩ ، ٢٨٣ .
٦٢- الصابي ، المصدر السابق ، ص ٣١٦ ، ٣٤٠ ، مسكويه ، المصدر السابق ج ١ ، ص ١٥٢ .
٦٣- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
٦٤- شعبان محمد عبد الحي ، الدولة العباسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ٤٣ ، وانظر ابن الآبار ، أبو عبد الله بن محمد بن أبي بكر القضاعي ، اعتاب الكتاب ، تحقيق صالح الأشتر ، دمشق - ١٩٦١م ، ص ١٣٠ اليعقوبي ، تأريخ ، ج٣ ، ص ٢٠٨ . الطبري ، المصدر السابق ج٩ ، ص ٢٨٤ ، مسكويه ، ج١ ، ص ٢٤١ .
٦٥- الهمذاني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٨ .
٦٦- انظر الطبري ، تأريخ ، ج ٨ ، ص ١٧٢ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٤١٢ ، ج٩ ، ص ١٠٩ ، ٥٤ ، ٥٥ .
٦٧- التلمحري ، ديونوسيوس ، تأريخ الأمم ، عربة عن السريانية سهيل قاشا ، (الترجمة لم تنشر بعد) ، ص ١٤١ .
٦٨- المسعودي ، مروج ، ج ٤ ، ص ٦٦ .
٦٩- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٥٤ .
٧٠- الشابشتي ، أبو الحسن علي بن محمد ، الديارات ، تحقيق كوركيس عواد ، ط ٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت - ١٩٨٦ ، ص ١٤١ .
٧١- المسعودي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ .
٧٢- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٦ .
٧٣- المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ١٧ ، المسعودي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٤ . التنوخي ، نشوار المحاضرة ، تحقيق عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧١م ، ج٨ ، ص ٩٨ ، ٩٩ ، العيون والحدائق ، مؤلف مجهول تحقيق عمر السعيدي ، دمشق - ١٩٧٢م ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ١٩٤ ، مسكويه المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧٤ ، البوزجاني ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ . الصابي ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ ، بوروورث ، سي ، أي ، التنظيم العسكري عند البويهيين في العراق وإيران ، ترجمة عبد الجبار ناجي ، مجلة المورد م٤ ، العدد الأول ، بغداد - ١٩٧٥م ، ص ٥٠ .
٧٤- الصابي ، الوزراء ، ص ٣٠٩ .
٧٥- المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ .
٧٦- عريب ، بن سعد القرطبي ، صلة تأريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
٧٨- الصابي ، الوزراء ، ص ١٨ - ١٩ .
٧٩- انظر اطروحتي ، الاقطاع في العصر العباسي ، دراسة في انماطه وإدارته ، ١٣٢ - ٤٤٧هـ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل - ١٩٩٢م ، ص ٧٠ - ٧٢ ، ٨٣ .
٨٠- ابن العمراني ، محمد بن علي بن محمد ، الانباء في تأريخ الخلفاء ، تحقيق قاسم السامرائي، ليدن ، ١٩٧٣م ، ص ١٣١ .
٨١- الطبري ، تأريخ ، ج ٩ ، ص ٤٤٤ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٩ .
٨٢- التوشخي ، ابو بكر محمد بن جعفر ، تأريخ بخاري ، ترجمة أمين عبد المجيد بدوي ، نصر

الله مبشر الطرازي ، دار المعارف ، القاهرة - ١٩٦٥م ، ص ٢٩ ، ابن اسفنديار ، بهاء الدين محمد بن حسين الكاتب ، تأريخ طبرستان ، طهران ١٣٢٠هـ ، ج١ ، ص ٧٥ ، الطبري ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص ٦٢٠ ، البلوى ، أحمد بن محمد ، سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق محمد كرد علي ، دمشق - ١٣٥٨هـ ، ص ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ .

٨٣- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٨٧ ، ١٢٢ ، ٣٥٨ ، العيون والحدائق مؤلف مجهول، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٢٦٤ .

٨٤- ابن وهب الكاتب ، البرهان ، ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

٨٥- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٢٣ ، الماوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

٨٦- آشتور ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

٨٧- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ ، الصابي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ ، الصابي ، المصدر السابق ، ص ٣٨ بوزورث ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

٨٨- المسعودي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٣ ، الطبري ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٨ .

٨٩- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، الصولي ، أخبار الراضي والمتقي ، ص ٢٢٢ .

٩٠- انظر الماوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

٩١- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٥٧ ، مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٥ ، الصابي ، المصدر السابق ، ص ١٧ - ١٨ ، ابن أبي اصيبعة ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ ، الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

٩٢- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٥ ، ٣٦٧ .

٩٣- قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ، ٢٦ - ٢٩ .

٩٤- انظر الطبري ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٥٥٠ ، ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، دار صادر بيروت - ١٩٦٥م ، ج ٦ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

٩٥- ابن وهب الكاتب ، البرهان ، ص ٣٦٥ .

٩٦- قدامة بن جعفر ، الخراج ، ص ٢١ ، ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

٩٧- البوزجاني ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

٩٨- قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

٩٩- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

١٠٠- الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٨٣ .

١٠١- ابن الآبار ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ ، وكان محمد بن عبد الملك الزيات وزيراً ، لكل من المعتصم والوثق .

١٠٢- الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

١٠٣- الاصفهاني ، أبو الفرج ، الاغاني ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت - د.ت. ، ج ١٨ ، ص ٤٣ .

١٠٤- قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

١٠٥- الصابي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

١٠٦- ابن وهب الكاتب ، البرهان ، ص ٣٦٨ ، ابن عماتي ، الأسعد ، قوانين الدواوين ، تحقيق

عزيز سوريا عطيه ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٣م ، ص ٣٠٦ .
١٠٧- مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٧١ .
١٠٨- التنوخي ، فرج ، ج ٢ ، ص ٣١ - ٣٢ .
١٠٩- قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
١١٠- البلاذري ، فتوح ، ص ٢٣٥ ، المسعودي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٦٥ ، الهرثمي ، صاحب المأمون ، مختصر سياسة الحروب ، تحقيق عبد الرؤوف عون المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٣٨ ، ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ . الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ ، الصابي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ، مسكويه ، المصدر السابق، ج١ ، ص ١٥٣ .
١١١- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .
١١٢- الروذراوري ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .
١١٣- الكرديزي ، أبو سعيد عبد الحي ، زين الأخبار ، تعريب محمد بن تاويت ، مطبعة محمد الخامس الجامعية والثقافية ، فاس - ١٩٧٢م ، ج١ ، ص ١٨ ، ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، وفيات الأعيان وانباء الزمان ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت - ١٩٧٢م ، ج ٦ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ . وعن العارض انظر أيضاً ، الثعالبي ، عبد الملك بن محمد (منسوب) . تحفة الوزراء ، تحقيق حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار ، مطبعة العاني ، بغداد - ١٩٧٧م ، ص ٧٩ .
١١٤- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .
١١٥- الكرديزي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٨ .
١١٦- غرس النعمة ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ ، مسكويه ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٦٥ ، ١٧١ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٢م ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ، البوزجاني ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ - ٣٤١ .
١١٧- الدوري ، عبد العزيز ، تأريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط٢ ، دار المشرق، بيروت - ١٩٧٤م ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .
١١٨- الصابي ، الوزراء ، ص ٣٧٧ .
١١٩- ابن وهب الكاتب ، البرهان ، ص ٣٦٨ ، الصابر ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، مسكويه ، تجارب الأمم ، ج١ ، ص ٣٥٧ .
١٢٠- ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٤٢٢ ، ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ص ٣٦٥ .
١٢١- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .
١٢٢- الصابي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
١٢٣- قدامة بن جعفر ، الخراج ، ص ٣٠ .
١٢٤- النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، د.ت ، ج ٨ ، ص ٢٠١ .
١٢٥- انظر الاصفهاني ، المصدر السابق ، ج١١ ، ص ١٥٨ .
١٢٦- ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٥٥ .

١٢٧- الصابي ، الوزراء ، ص ٣٧٧ .
١٢٨- ابن مماتي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ ، انظر ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .
١٢٩- الصابي ، الوزراء ، ص ٣٧٧ .
١٣٠- ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .
١٣١- الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
١٣٢- الطبري ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٤٣٥ ، ج ٨ ، ص ٥٥٠ ، ٦٣١ . أخبار الدولة العباسية ، مؤلف مجهول ، ص ٢٧٦ .
١٣٣- ابن خرداذبة ، عبيد الله بن عبد الله ، المسالك والممالك باعتناء دي غويه ، ليدن - ١٨٨٩م، ص ٨ وما بعدها . الصابي ، الوزراء ، ص ١٥ .
١٣٤- انظر الصابي ، الوزراء ، ص ١٥ - ٢٧ .
١٣٥- انظر الطبري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٠ ، التنوخي ، نشوار ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .
١٣٦- انظر الجاحظ ، البلدان ، تحقيق صالح أحمد العلي ، (مستل عن مجلة كلية الآداب) ، بغداد - ١٩٧٠م ، ص ٥٠٣ .
١٣٧- انظر الصابي ، الوزراء ، ص ١٥ وما بعدها .
١٣٨- الصابي ، رسوم دار الخلافة ، ص ٢٢ - ٢٤ .
١٣٩- أخبار الدولة العباسية ، مؤلف مجهول ، ابن قتيبة ، منسوب ، ص ٢٧٦ ، الامامة والسياسة، مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة ، ١٣٣١هـ ، ج ٢ ، ص ١٣١ .
١٤٠- العلي ، صالح أحمد ، بغداد ، مدينة السلام ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٥م ، ج١ ، ص ١٧٧ .
١٤١- انظر اليعقوبي ، تأريخ ، النجف ، ١٣٥٨هـ ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
١٤٢- عن هذه الإشارات انظر ، الجنابي ، خالد جاسم ، تنظيمات الجيش العباسي في العصر العباسي الثاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - ١٩٨٩م ، ص ٩٤ - ٩٩ .
١٤٣- البيهقي ، إبراهيم بن محمد ، المحاسن والمساوئ ، دار صادر ودار بيروت - ١٩٦٠م ، ص ٢٩٢ .
١٤٤- ابن الأزرق ، أبو عبد الله الأزرق ، بدائع السلك في طبائع الملك ، تحقيق سامي نشار ، دار الحرية للطباعة ، بغداد - ١٩٧٧م ، ج١ ، ص ١٩٧ .
١٤٥- التنوخي ، فرج ، ج ٢ ، ص ٣١ .
١٤٦- ابن وهب الكاتب ، البرهان ، ص ٣٦٣ .
١٤٧- المصدر نفسه ، ص ٣٦٤ .
١٤٨- المصدر نفسه ، ص ٣٦٤ ، قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٣١ - ٣٢ .
١٤٩- الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٩١ .
١٥٠- الروذراوري ، المصدر السابق ، ص ٤٦ ، الخوارزمي ، المصدر السابق ، ص ٩١ .
١٥١- الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٩١ .
١٥٢- المصدر نفسه ، ص ٨٨ .
١٥٣- Lokkegaard, F. Islamic Taxation in the Classic Period,

Copenhagen, 1950, p.63-64.

الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٨٨ .

١٥٤- مسكويه ، تجارب الأمم ، ج١ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢٦٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ .

١٥٥- الصولي ، قطعة نادرة ، ص ٤٠ - ٤١ ، مسكويه ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩ .

Kremer , A., The Orient Under the Caliphs, Translated by Khuda Bukhsh, Calcuta, 1920. p. 362-63.

ويطلق الماوردي ، احكام ، ص ١٩٥ على هذا النوع من الاقطاع « اقطاع الاستغلال » ويعرف بأنه « هو الذي يؤخذ فيه خراج الأرض ورقبتها (ملكيتها) باقية لبيت المال » القلقشندي ، مآثر الانافة في معالم الخلافة ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الكويت ، ١٩٦٤م ، ج٣ ، ص ٢١٠ .